الاندلسيون لبلا ينقض القول بان المضمر اعرف المعارف ويكون اعرفها
شين المضمر والمضاف اليه وعزي لسيبويه واختاره المصنف وقال في
شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم
المضاف الى الضمير فلو كان في مرتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك
لا يجوز على الاصح انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى ولكن ان تتبع هذا الدليل
لجواز كون هذا التابع بدلا وقيل انه دونه الا المضاف للمعرف بال كما في
الايضاح وفي شرح اللمحة للصفي وقد اختلف في درجته اي المضاف في
التعريف على ثلاثة مذاهب احدها ان المضاف الى الشيء في مرتبته دونه قاله
الفراء والثاني ان المضاف الى الشيء في مرتبته مطلقا وهو اختيار ابن مالك
والثالث وهو قول المحققين ان المضاف الى الشيء في مطلقا الا المضاف الى
الضمير فانه في رتبة العلم واما قول ابن مالك والفراء مردودان بقوله لحذروف
الوليد المشغب وقولك مررت بزيد صاحبك فان الحذروف اذا كان دون
المشغب في التعريف وزيد اذا كان دون صاحبك لزم ان تكون الصفة اعرف
من الموصوف وهو لا يجوز وهذا الاعتراض انما يصح اذا سلم ان الصفة لا تكون
اعرف من الموصوف ولكن الشلوبين نقل عن الفراء انه يجيز نعتا الاعم
بالاخص ووافقه وواقفهما ابن مالك ونقل عن ابن طاهر ابان خلافا غريبا
وهو انهم اختلفوا في المعرف بال وفي المضاف من حيث هو ايهما اعرف فقيل
المعرف بال لانها اشد امتزاجا وقيل المعرف بالاضافة لانه يوصف بما فيه
ال كمررت بغلام زيد الفاضل وهذا الكلام ساقط جدا انتهى واعترض
تعبير النحويين باعرف لانه افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف هذا
وقال ابو حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسما الامكنة ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم البعيد
واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم الجنس ان

فصل في المضمر قوله

المضمر والضمير ما وضع
لمتكلم كانا او لمخاطب كانت او لغايب
كهو او لمخاطب كانت او لغايب اخرى وهو الالف والواو والنون تقوما وتاما
وعبارة ابن الحاجب المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكر لفظا
او حكما قال الرضي قوله ما وضع يخرج نحو قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد
يا زيد افعل كذا او قولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على
المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب
لتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار
تقدم الذكر ويدخل في حد لفظ المتكلم والمخاطب الان يقال ما وضع لمتكلم
به او مخاطب به اي المتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وقال الرضي
ايضا اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فانا وانت
يصلحان لكل المتكلمين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في
نحو جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلمين فربما
التبس ولو كرر لفظ المذكور لكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول والثاني
وقال الحفيد في قيد هذا التعريف الذي ذكره يصدق على لفظة متكلم وعلى
لفظة مخاطب وعلى لفظة غايب لان متكلما وضع لذات قام بها التكلم
ومخاطبا وضع لذات قام بها الخطاب وغايبا وضع لذات قام بها الغيبة
فيلزم ان تكون جميعها ليست ضميرا باتفاق قلت لا نسلم انه صادق على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)